



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

فلسطينيو سورية في الأردن



إعداد الباحث ابراهيم العلي

تقرير ميداني يرصد أبرز أحداث اللجوء الفلسطيني السوري إلى
الأردن خلال الفترة الممتدة منذ بداية الأزمة السوريّة
في آذار - مارس 2011 ولغاية تشرين الثاني - نوفمبر 2019

1	تقديم.....
4	التعداد والتوزع الجغرافي.....
6	الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن
8	أبرز الانتهاكات.....
10	الوضع المعيشي والإغاثي.....
11	ساير ستي المأساة المستمرة.....
14	مخيم حدائق الملك عبد الله.....
16	الواقع التعليمي للطلاب من فلسطينيي سورية في الأردن.....
16	معوقات التعليم.....
17	الأونروا وفلسطينيو سورية في الأردن.....
21	النتائج وتوصيات.....

تقديم

لم تكن اختيارية هجرة اللاجئين الفلسطينيين من سورية؛ إنما اضطرارية تحت وطأة القصف والقنص والحصار والتجويع والاعتقال والتنكيل. إلا أنهم عندما توجهوا إلى الحدود السورية الأردنية تفاجؤوا بالصد والرد الرسمي الذي أبدى تخوفاً من اللجوء الفلسطيني السوري النابع من قلقه وخوفه من أن يتخذ الفلسطيني من هذه البلاد وطناً بديلاً عن وطنه المحتل.

يقدم هذا التقرير عرضاً لواقع اللجوء الفلسطيني السوري إلى الأردن، الذي بدأ مع بداية الثورة السورية في آذار - مارس 2011 والتي لاتزال رجاها دائرة حتى اللحظة وانعكاس ذلك على هذه الشريحة، فهو يتناول التعداد العام للاجئين والتوزع بحسب الشرائح العمرية والجنس ونوع الوثائق التي يحملونها، كما يتناول الأوضاع القانونية للاجئين وأبرز الانتهاكات التي تعرضوا لها، من منع للدخول وتحديد حرية التنقل أو العمل وغيرها.

ويعرض التقرير الواقع التعليمي والمعيشي للاجئين، ويقدم وصفاً موضوعياً لأشد مناطق اللجوء التي تواجد فيها بعض اللاجئين كمجمع "ساير ستي"، ومخيم حدائق الملك عبد الله اللذين ضما عشرات العائلات الفلسطينية من سورية إلى جانب عائلات اللاجئين السوريين قدمه شهود عيان.

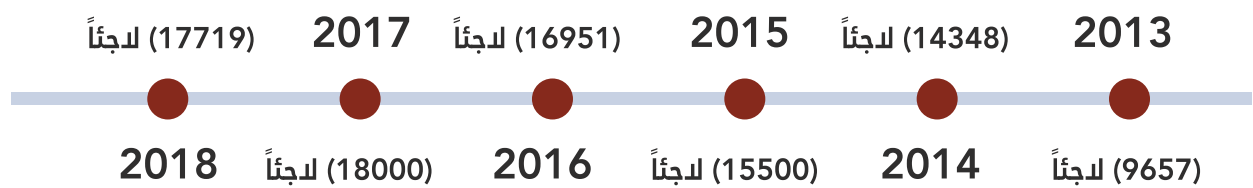
كما يلقي الضوء على دور الأونروا والمؤسسات الإغاثية تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن، ويختتم بمجموعة من التوصيات الرامية إلى تحسين الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين في الأردن بما يضمن حياة كريمة لهم، إلى حين تتحقق عودتهم إلى ديارهم في مخيمات سورية كخطوة أولى على طريق التحرير والعودة إلى ديارهم التي طردوا منها في فلسطين.

اعتمد التقرير على الرصد الميداني وشهادات بعض اللاجئين الفلسطينيين سواء من داخل المخيمات أو المدن الأردنية، أو مجمع "ساير ستي" أو مخيم حدائق الملك عبد الله.

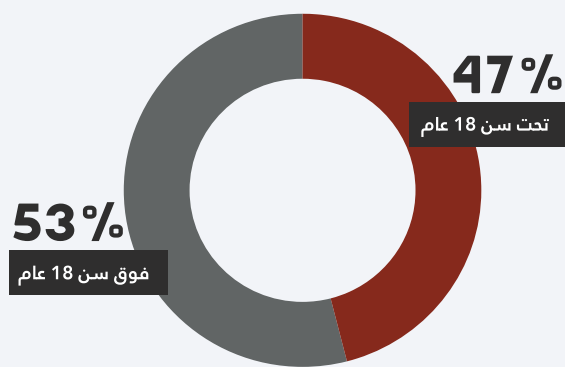
التعداد والتوزيع الجغرافي

بدأ تدفق اللاجئين من سورية عبر الحدود بعد امتداد نيران الأزمة السورية إلى المخيمات الفلسطينية، ففي بداية الأزمة لم يكن هناك تدقيق في هوية اللاجئين من سورية، لذا تمكن العديد من الفلسطينيين من عبور الحدود إلى الأردن، والانسحاب إلى المدن والمخيمات الأردنية، خاصة وأن الكثير من هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين يحملون الوثائق الأردنية، ولهم أقارب ومعارف داخل الأردن.

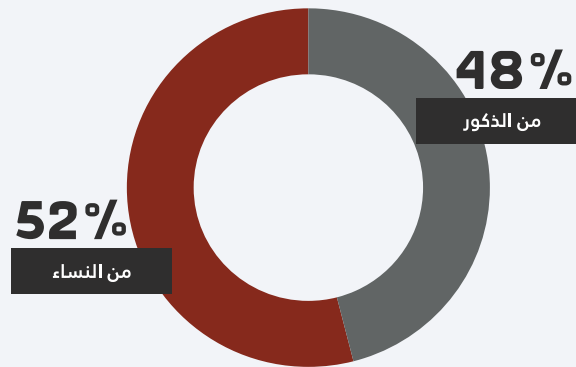
وبلغ عدد اللاجئين القادمين من سورية إلى الأردن بداية الـ 2013 (9657) لاجئاً فلسطينياً حسب إحصائيات الأونروا، فيما وصل في الـ 2014 عدد اللاجئين الفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى الأردن (14348) لاجئاً فلسطينياً حسب إحصائيات الأونروا، ولكن مع استمرار الأزمة ازدادت أعدادهم في عام 2015 إلى أن بلغت (15500) لاجئاً فلسطينياً بينما وصل 2016 إلى (18000) لاجئاً، إلا أنها تراجعت في عام 2017 إلى (16951) لاجئاً، بينما سجل حتى كانون الثاني- يناير 2018 وجود حوالي (17719) لاجئاً فلسطينياً. إلا أن الواقع يشير إلى أن الأعداد أكثر من ذلك، فهناك من دخلوا إلى الأردن على أنهم سوريون نظراً لمنع الأردن دخول الفلسطينيين اللاجئين من سورية إليها رسمياً. حيث يقدر أعداد من دخلوا بطرق غير شرعية ووثائق سورية مزورة بحدود الـ 15000 لاجئاً بعضهم مسجل لدى المفوضية بشكل غير معلن رسمياً، حيث يتظاهرون بأنهم لاجئون سوريون، خوفاً من قيام السلطات الأردنية بترحيل من يتبين أنه لاجئ فلسطيني وإعادته.



وتوزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن على مدن: إربد، الزرقاء، عمان، المفرق، مخيم الزعتري، سايب ستي، ويبلغ معدل العائلة 4.1. وتشير بيانات الأونروا إلى أن الأطفال من اللاجئين تحت سن 18 عاماً يشكلون 47 %، والإناث 52 % والذكور 48 %⁽¹⁾. ووفقاً لما ورد في تقرير الأونروا «النداء الطارئ لسنة 2018 بشأن أزمة سورية الإقليمية» فإن 31 % من اللاجئين الفلسطينيين من سورية المسجلين هم أفراد في أسر تعيلها نساء.

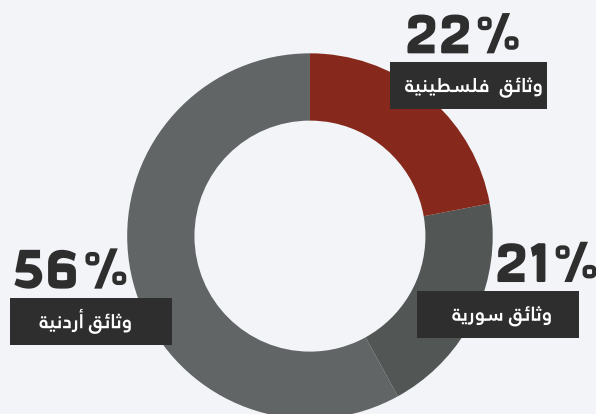


توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن حسب العمر



توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن حسب الجنس

كما تفيد البيانات بأن ٥٦ % من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن يحملون الوثائق الأردنية، و٢٢ % منهم يحملون وثائق فلسطينية، و٢١ % يحملون وثائق سفر سورية.



مخطط بياني يوضح توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن حسب وثائق/ جوازات السفر

1 النداء الطارئ لسنة 2018 بشأن أزمة سورية الإقليمية – نشرة حقائق – كانون الثاني – يناير 2018. https://www.unrwa.org/resources/content/files/default/sites/org.unrwa.www/pdf/ar_hd_sheet_fact_ea_syria_2018

وكان المفوض العام لوكالة (الأونروا) فيليبوغرانددي، أعلن في حزيران/يونيو 2013، أنه «دخل في حوار صريح مع وزير الخارجية ناصر جودة لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية والمتواجدين على أراضي المملكة».

ولفت غراندي إلى وجود مخاوف من زيادة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وقال: «يُنظر لهؤلاء في مختلف المناطق على أنهم يشكلون تهديداً للأمن»⁽⁴⁾

حيث أشار رئيس الوزراء الأردني بأن الأردن لن يسمح بتدفق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن، هذا ينسجم مع توجهات أردنية تخشى أن يكون هناك مخطط لنقل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية إلى الأردن وتوطينهم تمهيداً لتحقيق فكرة الوطن البديل التي تشكل هاجساً حقيقياً لدى الأردنيين وقد قال: «القانون الدولي يحكم علاقتنا مع اللاجئين حيث لا يسمح بأن ترد طالب النجاة، لكن هناك إجراءات نتأكد من خلالها أن هؤلاء القادمين جاؤوا للحماية وليس لأهداف سياسية أو عسكرية، أو أنهم يرسلون كمتسللين أو ليبدلوا مكان هجرتهم، مثل اللاجئين الفلسطينيين في سورية والراغبين بالأصل أن يأتوا إلى الأردن بغض النظر عن ظروف الحرب».

وفي اجتماع مع هيومن رايتس ووتش في مايو/أيار 2013، دافع رئيس الديوان الملكي ورئيس الوزراء الأسبق فايز الطراونة، عن سياسة عدم السماح بالدخول قائلًا «إن تدفق أعداد كبيرة من الفلسطينيين من سورية من شأنه تغيير التوازن السكاني في المملكة والتأثير على استقرارها».

4 الأونروا: على الأردن معاملة فلسطيني سورية كباقي اللاجئين \ تم نشره الخميس 31st تشرين الأول / أكتوبر 2013 08:13 صباحاً

<http://www.almadenahnews.com/article/255951-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9%D9%86%D8%AF-D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8-%D9%83%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%86%D8%A6%D9%8A%AC>

وقال «إنه يشك في قدرة الأردن على ترحيل الفلسطينيين - وهم جماعة بلا جنسية - بشكل قانوني إلى سورية فور انتهاء النزاع هناك، إذا سمح لهم باللجوء في الأردن» (5).

كما أصدرت وزارة الداخلية الأردنية تعليمات بمنع تكفيل الفلسطينيين من حملة الوثائق مبررة بذلك إغلاق الطريق أمام توطينهم، للتأكيد على عدم قبول مبدأ الوطن البديل مع التأكيد على تقديم كافة الخدمات لهم في أماكن تواجدهم.

أبرز الانتهاكات

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية برفض الأردن دخول أي لاجئ فلسطيني من سورية حتى لو كان مصاباً، ففي 25 / تموز - يوليو/ 2015 منع الجيش الأردني دخول جرحى مخيم درعا من الأطفال والنساء وإسعافهم، وقال شهود عيان أنه بعد قصف الجيش النظامي لمخيم درعا، والذي سقط فيه عدد من أبناء المخيم بين قتيل وجريح، تم إسعاف الجرحى إلى الجانب الأردني وعند الوصول إلى الساتر الترابي الفاصل بين الحدود السورية الأردنية منعهم الجيش الأردني من دخول الأراضي الأردنية (6).

وقال «المرصد الأورومتوسطي» في بيان له «إن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، والذين يفرون من الموت والاضطهاد الحاصل في سورية، يخالف بشكل مباشر الاتفاقية الدولية المتعلقة باللاجئين، والقانون الدولي العرفي، مشيراً إلى أن الاتفاقية قد نصت وبشكل صريح في مادتها الثالثة والثلاثين على «منع أي دولة من القيام بطرد اللاجئ أو رده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددين فيها». ونقل المرصد شهادة أحد اللاجئين؛ جاء فيها «أن ابنة أخيه متزوجة من شاب سوري ولها ثلاثة أطفال، ويعيشون في مخيم الزعتري، غير أن السلطات اكتشفت أنها فلسطينية

5 تقرير صادر عن هيومن رايتس ووتش بعنوان غير مرحب بهم - معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سورية «على الشبكة العنكبوتية <http://www.hrw.org/node/127887>

6 فلسطينيو سورية - لاجئون على دروب الحياة - تقرير توثيقي صادر عن مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية - على الشبكة العنكبوتية <http://www.actionpal.org/ar/pdf/20156.pdf>



فقامت بإعادتها إلى الأراضي السورية، فيما بقي زوجها وأطفالها في مخيم الزعتري»⁽⁷⁾.

كما وثقت هيومن رايتس ووتش قيام الأردن بتجريد بعض الفلسطينيين الذين أقاموا في سورية لسنوات عديدة من الجنسية الأردنية، واحتجازهم أو ترحيلهم إلى سورية دون وثائق ثبوتية. وتتعارض معاملة الأردن المتشددة للفلسطينيين الفارين من سورية مع معاملته للمواطنين السوريين.

كما وثقت قيام الأردن بترحيل سبعة فلسطينيين قادمين من سورية قسراً في 2013 و2014، ونقل أربعة آخرين إلى «سايرسيتي»، وهو مرفق احتجاز مغلق للاجئين الفلسطينيين والسوريين في شمال الأردن.

وأشارت إلى أنه في حالات الترحيل قامت السلطات الأردنية بفصل وترحيل الرجال الفلسطينيين بعيداً عن أسرهم، تاركة الأسر في بعض الحالات دون عائلها الرئيسي. ويسمح الأردن رسمياً بدخول الفلسطينيين القادمين من سورية من حاملي الجنسية الأردنية، لكنه بالممارسة منع دخول الفلسطينيين الذين انتهت صلاحية وثائقهم الأردنية، وفي بعض الحالات جردهم من الجنسية الأردنية تعسفاً وأعادهم قسراً إلى سورية. وأضاف التقرير « تنتهك عمليات الترحيل التزام الأردن الدولي بعدم الإعادة القسرية، وهو

⁷ فلسطينيو سورية في الأردن يخفون جنسيتهم خوفاً من طردهم وإعادتهم إلى سورية – بيانات صحفية - نشر بتاريخ: 2014-01-13. <http://www.euromedmonitor.org/ar/article/483>

الحظر المفروض في القانون الدولي على إعادة اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى أماكن يتهدد فيها الخطر حياتهم أو حريتهم، أو إعادة أي شخص معرض لخطر التعذيب».

الوضع المعيشي والإغاثي

لم تتصد الدول المانحة وهيئات المعونة الدولية بشكل كاف للمصاعب الإنسانية التي تواجه الفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى الأردن، ولم توفر لهم من المساعدات الإنسانية سوى القليل.

كما أن القسم الخاص بالأردن في خطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية لسنة 2014 استبعد الفلسطينيين، كما لا تتطرق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، إلى القضايا المتعلقة بالفلسطينيين القادمين من سورية⁽⁸⁾. وفي هذا السياق قالت هيومن رايتس ووتش: إن على المانحين الدوليين ووكالات المساعدات التعاون فيما بينهم لضمان حصول الفلسطينيين القادمين من سورية على المساعدة الإنسانية وتدابير الحماية على قدم المساواة مع الخدمات المقدمة للمواطنين السوريين في الأردن⁽⁹⁾.

وكنتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الأردنية، وفي ظل عدم امتلاك الكثير من الفلسطينيين القادمين من سورية أوراقاً سليمة للإقامة في الأردن، الأمر الذي يعرضهم للاستغلال والتوقيف والترحيل؛ فإنهم لا يجرؤون على التماس الحماية أو الجبر من الحكومة الأردنية ضد الاستغلال وغيره من الانتهاكات. ولا يمكنهم الإقامة الشرعية في المخيمات الرسمية المعدة للاجئين السوريين، كما لا يمكنهم العمل بشكل قانوني لكسب المال اللازم لاستئجار مساكن خارج المخيمات⁽¹⁰⁾.

8 فرقة العمل المشتركة بين الوكالات: وهي الآلية المحلية للتنسيق فيما بين وكالات المساعدات المعنية بالاستجابة للاجئين السوريين في الأردن، والتي ترأسها المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين.

9 موقع هيومن رايتس واتش <http://127887/node/org.hrw.m/>

نظراً لأهمية التقرير تم تضمين البحث لأهم ما ورد فيه كما ورد على الموقع السابق.

10 تقرير صادر عن هيومن رايتس واتش بعنوان غير مرحب بهم – معاملة الأردن للفلسطينيين الفارين من سورية «على الشبكة العنكبوتية» <http://127887/node/org.hrw.m/>



“سايبير ستي” المأساة المستمرة

مجمع سكني استخدم كمقر لإقامة عمال آسيويين كانوا يعملون في مصانع المدينة الصناعية في مدينة إربد، قبل أن يتم إغلاقه منذ سنوات نتيجة الإضرابات المتتالية للعمال احتجاجاً على سوء مستوى السكن، حيث تم فتحه لاحقاً بتبرع من صاحبه لإيواء اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية، ليتحول بعد ذلك إلى أشبه بالمعتقل المحاط بسياج طويل، والمعزز بحراسة أمنية مشددة من قبل عدة أجهزة أمنية أردنية لغاية تاريخ إغلاقه.

لقد أدى سوء الأوضاع الإنسانية المزرية والتشديد الأمني الكبير والمعاملة غير الإنسانية والمهينة والتعتيم الإعلامي على معاناة اللاجئين الفلسطينيين السوريين المتواجدين في مجمع «سايبير ستي» إلى خفض أعدادهم، حيث سُجل هروب أكثر من 10 عائلات من المخيم الذي كان يأوي حوالي 175 عائلة فلسطينية فرت من جحيم الحرب في سورية.

توزع اللاجئون في مجمع «سايبير ستي» على 142 وحدة سكنية في خمسة طوابق، فيما تم استقبال الزوار في قطعة أرض تبعد 50 متراً وهي المسافة التي سمح بها للاجئين الابتعاد عن سكنه.



وعانى ساكنو ذلك المكان من ظروف معيشية سيئة، فالأسرة التي متوسط أفرادها خمسة كانت لها غرفة واحدة، ولجميع غرف الطابق مطبخ وحمام واحد يستخدمه جميع الأفراد.

ووثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وقوع العديد من الانتهاكات داخل المجمع، فقد أدت سياسة التضييق إلى تسجيل حالات هروب بين اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية، فقد تمكنت عائلة فلسطينية سورية مكونة من أم و4 بنات و3 أولاد تحت السن القانوني من الهروب، وبينت مصادر المجموعة تسجيل حالتها هروب آخرين، واحدة لشخص يدعى صالح دلول (16 عاماً) وهو من مخيم الحسينية التابع لريف دمشق، وآخر يدعى أكرم (27 عاماً) وهو لاجئ فلسطيني من مدينة درعا جنوب سورية.

وكانت لاجئة فلسطينية تسكن وزوجها السوري وطفلتها التي تبلغ من العمر سنة واحدة في مخيم سايبير ستي حاولت الانتحار خلال شهر تموز - يوليو 2015 للمرة الثانية وهي حامل، من دون معرفة الأسباب.

كما رحّلت «السلطات الأردنية في الأول من شهر تموز - يوليو 2015 عائلتين فلسطينيتين سورييتين من مخيم اليرموك ((عائلة اللاجئ الفلسطيني أيمن عدرا المكونة من الأب والأم وخمسة أبناء، وعائلة اللاجئ الفلسطيني أمين عدرا أخو أيمن والمكونة من الأب والأم وولديه)) من المجمع بحسب ما أفاد «مركز التوثيق والرصد الفلسطيني - واثق - مخيم درعا».

وبحسب رواية المرحل أيمن عدرا «في البداية داهم عدد من عناصر الأمن العام الأردني المخيم بعد أن جاؤوا من خارجه، وقاموا بمصادرة أجهزة الهواتف وكسروا خطوط الاتصالات التي كانت معنا، وأبلغونا بأنه علينا تجهيز أنفسنا خلال 10 دقائق فقط للخروج من المخيم»، ويضيف أيمن: «بعد أن قاموا باقتيادنا إلى منطقة مربع السرحان بجوار الحدود الأردنية السورية قاموا بإعادة هواتفنا وترحيلنا إلى سورية، كما قام الأمن الأردني بتسميعنا عبارات منها «الدور جاي للكل».

لقد تقلصت أعداد اللاجئين داخل مجمع سايبير ستي بسبب حالات الترحيل القسري لبعض العائلات والتوطين لعدد آخر في فرنسا وسويسرا وفنلندا والبرازيل، فيما تم نقل من تبقى إلى مخيم أكبر للاجئين يسمى مخيم حدائق الملك عبد الله قرب مدينة الرمثا، ففي يوم السابع من ديسمبر – كانون الأول /2016 أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في الأردن، عن إغلاق مخيم «سايبير ستي» ونقل اللاجئين فيه إلى مخيم حدائق الملك عبد الله بعد اتفاق مشترك بين السلطات الأردنية والمفوضية.

قالوا في سايبير ستي:

- وصف أحد اللاجئين معاملة السلطات الأردنية «بالمهينة».
- أضاف آخر «إننا نعامل كمشبهوهين منذ لحظة وصولنا إلى الأراضي الأردنية على الرغم من أن البعض يحمل جوازاً أردنياً، إلا أن مشكلتنا الوحيدة هي أننا فلسطينيون».
- «هم لا يرحلون اللاجئين الفلسطينيين مرة واحدة، خوفاً من الرأي العام وتحرك المنظمات الإنسانية التي تتواجد في المخيم، والتي منها من يدعم الأردن بشكل كبير».
- «إننا في سايبير ستي ممنوعون من زيارة أقاربنا وممنوع علينا الخروج نهائياً، وكأننا في معتقل غوانتانامو».



مخيم حدائق الملك عبدالله

يأوي المخيم قرابة 40 عائلة فلسطينية بالإضافة إلى عشرات العائلات السورية، ويتواجد بين الفلسطينيين داخل المخيم قسم كبير من فلسطينيي عام 1967 حملة جوازات سفر أردنية، إلا أن السلطات الأردنية لا تعترف بهم نتيجة مشاركتهم أو مشاركة أحد أفراد أسرتهم في معارك «أيلول الأسود» 1970 التي جرت بين الأردن وحركة فتح.

ويواجه اللاجئون فيه أوضاعاً مزريّة على كافة الصعد المعيشية والتعليمية والصحية، إضافة إلى المعاملة السيئة من قبل الإدارة والأمن الأردني، إذ يحظر على اللاجئين الفلسطينيين السوري - حسب شهود عيان - الخروج منه وقد يحصل على إجازة 3 أو 4 أيام خلال الشهر يسمح له بالعمل لإعانة عائلته.

يعيش اللاجئون داخل المخيم في كرفانة (سكن جاهز مخصص للنقل) بعد توثيق المعلومات الكاملة عنهم مع صور وبصمة للعين، ليسجل دخولهم بشكل قانوني، وتسجّل بياناتهم في وكالة الأونروا في الأردن، وبناء عليه يُمنحون ما يسمى بالبطاقة البيضاء التي تثبت شخصيتهم، ويتم عبرها تقديم المساعدات لهم، حيث "تعطى كل عائلة يتجاوز عددها 6 أشخاص «كرفانة» مزدوجة، والعائلة تحت هذا العدد تعطى كرفانة منفردة، وسجلت حالات لعائلات تجاوز عددها 8 أشخاص تم إعطاؤها كرفانة منفردة بسبب رأي إدارة المخيم".

وعن معاملة الإدارة والأمن الأردني قال أحد اللاجئين الذين سبق لهم السكن داخل المخيم «إن أصغر عسكري هناك يبهدلنا في أي وقت شاء، وإذا تفوهت بكلمة يدعس عليك، مع وجود أشخاص قلة تحسن المعاملة»، ويضيف اللاجئ «وفي بعض الأحيان تكون في الكرفانة فلا تشعر إلا وهم فوق رأسك، ويأخذونك بكل ذل واستحقار إلى مكتبهم وتبدأ سلسلة الإهانات والبهادل، وكانوا يهددونني أن يخرّبوا سفري إلى الخارج، إذا لم أخبرهم بمعلومات عن أصدقائي» ويردّ قائلًا «شباب وكبار في السن من أهلنا تبكي بسبب الذل والإهانات، الناس هنا تعودت على الضرب والبهادل والحرمان والجوع، وكل منّا يشاهد كيف سنين عمره تضيع بين جنبات المخيم»!!!.

ومن الناحية المعيشية يواجه اللاجئون أوضاعاً صعبة جداً، ويؤكد اللاجئون في المخيم «أنه قد يمرّ عليهم أيام ولا يجدون فيها مالاً لشراء الخبز، وأحياناً لا يستطيعون شراء ملابس أو أحذية لأطفالهم، كما إن الوضع المادي لا يسمح للعائلات بشراء قرطاسية لأطفالهم من أجل التعليم.

وعلى مستوى المساعدات «يحصل اللاجئون على مساعدات مزدوجة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووكالة «الأونروا»، مادية على شكل بطاقة بنكية من المفوضية، تصرف كقسائم غذائية ومبلغ مالي من (الأونروا) يتم صرفه كل ثلاثة أشهر، تبلغ قيمته 85 ديناراً أردنياً، ويؤكد اللاجئون أن المساعدات لسد الرمق فقط ولا تكفيهم»، ويؤكد ناشطون أن مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في الأردن، أبلغت موظفيها، بإغلاق مكتبها في (مخيم الحديقة) بذريعة ضعف التمويل، فيما كانت كل من منظمات (أكتد - آي آر دي) قد أغلقت مكاتبها بشكل نهائي في المخيم.

على صعيد الطبابة والوضع الصحي يذكر الشاهد السابق «أن الحكومة غير مسؤولة عنه، وعلى العكس تضاعف سعر العلاج، والأونروا هي من تتكفل بدفع تكاليف العلاج، وبسبب رفع أسعار العلاج لم تعد الوكالة تغطي كل الحالات الطبية إلا الحالات الطارئة»، «وإذا أصبنا بحالة طارئة في الليل مثلاً نذهب للمشفى وندفع العلاج نحن لأن المستوصف سيكون مغلقاً، إضافة إلى أن بعض المنظمات خفضت خدماتها، مثل منظمتي (نور الحسين)، و(العون الطبية) اللتين أوقفنا عدة أنواع من الأدوية.

تمكن اللاجئون الفلسطينيون من سورية في الأردن من الالتحاق بالمؤسسات التعليمية للوكالة (الأونروا)، والحصول على إمكانية الوصول المجاني والمتكافئ إلى أي من مدارسها، وتشير بيانات الأونروا إلى أن هناك ((1396)) لاجئاً فلسطينياً من سورية مسجلون في بداية العام الدراسي 2017 / 2018 في 127 مدرسة من مدارسها، يتلقون تعليمهم حتى إنهاء الصف العاشر، وهو الصف الأخير للتعليم المجاني الذي تقدمه الأونروا⁽¹¹⁾.

كما استطاعوا الاستفادة من برنامج الوكالة للتعليم والتدريب التقني والمهني الذي يقدم دورات قصيرة الأجل، وخدمات التوجيه المهني المباشر والمخصص لدعم اللاجئين الفلسطينيين من سورية واللاجئين الفلسطينيين في الأردن، والتي استفاد منه (27) لاجئاً فلسطينياً من سورية في الأردن.

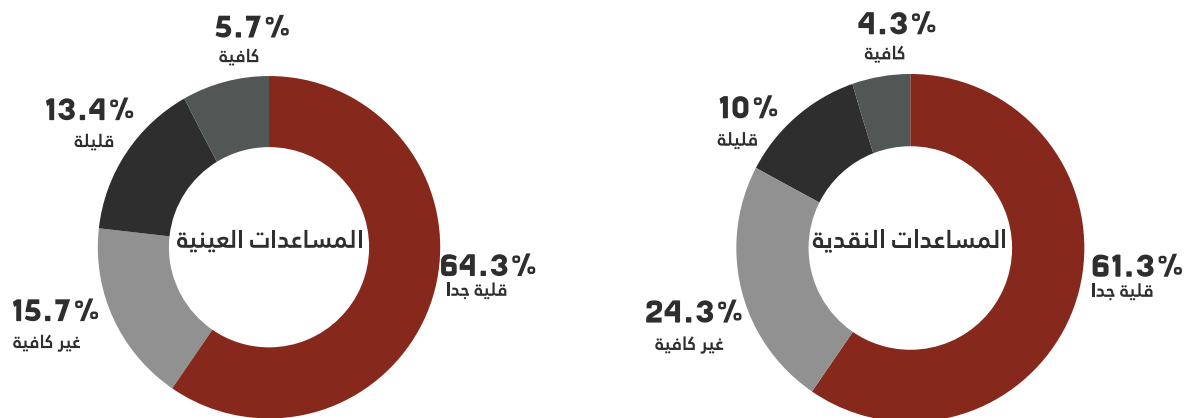
معوقات التعليم

لا يوجد معلومات كافية حول مجريات العملية التعليمية القائمة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين من سورية أكثر مما ذكر، إلا أن الظروف التي يعاني منها الطالب السوري هي ذاتها التي تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين من سورية في غالب الأحيان، التي يمكن إدراج أبرزها:

- ❖ إن الرسوم الجامعية الباهظة في المملكة الأردنية تشكل العائق الأساسي أمام الكثير من الطلاب اللاجئين، الذين يتم اعتبارهم طلاباً دوليين حال رغبتهم الالتحاق بالجامعة.
- ❖ صعوبة الحصول على النسخ الأصلية للشهادات الثانوية أو الجامعية للتسجيل في الجامعات أو التقدم للمنح نظراً لعدم توفرها أو ضياعها بسبب الحرب.

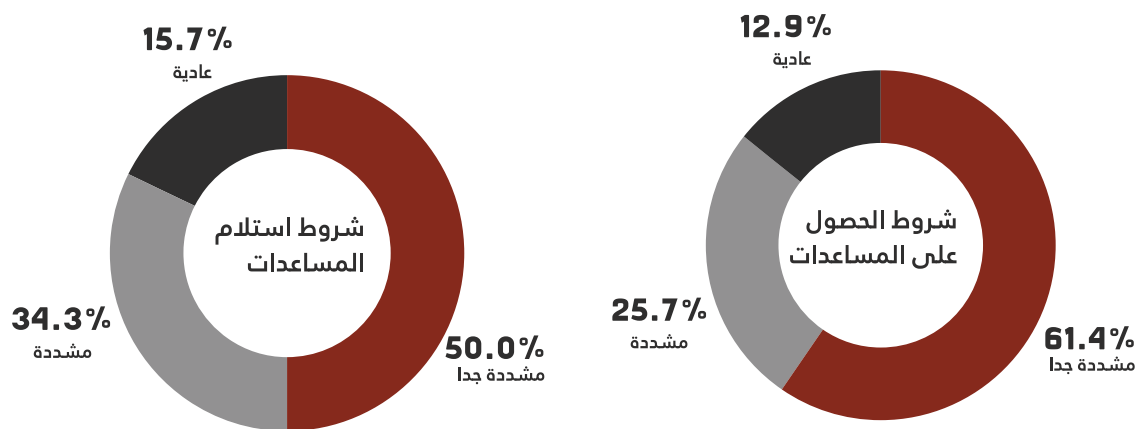
١١ النداء الطارئ لسنة 2018 بشأن أزمة سورية الإقليمية - نشرة حقائق - كانون الثاني - يناير 2018 ..
[..https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/fact_sheet_ea_syria_2018.pdf](https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/fact_sheet_ea_syria_2018.pdf)

في المقابل رأى 64.3 % أن المساعدات العينية قليلة جداً، وقال 15.7 % أنها غير كافية، بينما وصف 14.3 % بأنها قليلة، فيما وجد 5.7 % فقط أن المساعدات العينية كافية.



وحول شروط الحصول على المساعدات وجد 12.9 % أنها شروط عادية، فيما رأى 25.7 % أنها مشددة، بينما قال 61.4 % أنها كانت مشددة جداً.

وحول شروط استلام المساعدات وصف 15.7 % بأنهم وجدوا صعوبة وخطورة في الوصول لاستلامها، بينما وصفها 34.3 % بأنها صعبة بعض الشيء، بينما وجد 50 % بأنها سهلة وآمنة.

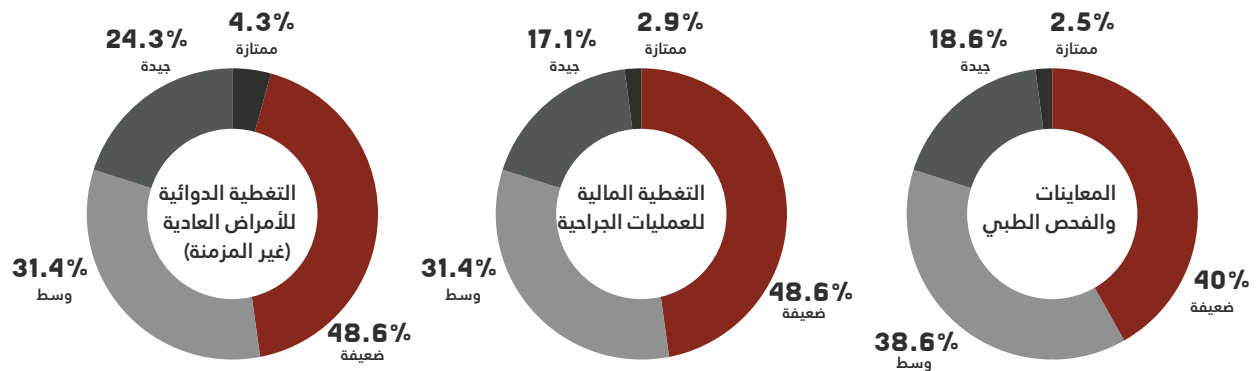


أما على الصعيد الصحي

فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن 2.8 % قالوا عن المعاینات والفحص الطبي بأنها ممتازة، بينما رأى 18.6 % أنها جيدة، ووصفها 38.6 % بالوسط، فيما قال 40 % إنها ضعيفة.

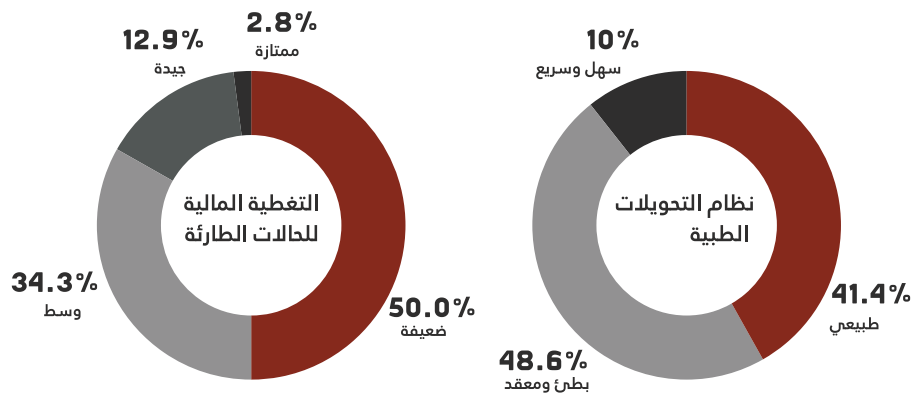
أما عن التغطية الدوائية للأمراض العادية (غير المزمنة) فقد أظهر الاستطلاع أن 4.3 % يرونها ممتازة بينما رأى 24.3 % أنها جيدة، ووصفها 31.4 % بالوسط، فيما قال 40 % إنها ضعيفة.

وعن التغطية المالية للعمليات الجراحية فقد أظهر الاستطلاع أن 2.9 % يرونها ممتازة، بينما رأى 17.1 % أنها جيدة، ووصفها 31.4 % بالوسط، فيما قال 48.6 % إنها ضعيفة.



أما عن التغطية المالية للحالات الطارئة فإن 2.8 % يرونها ممتازة بينما رأى 12.9 % أنها جيدة، ووصفها 34.3 % بالوسط، فيما قال 50 % إنها ضعيفة.

أما عن نظام التحويلات الطبية فإن 10 % يرونه سهل وسريع، بينما رأى 48.6 % أنه بطيء ومعقد فيما قال 41.4 % إنه طبيعي.



وعلى الصعيد التعليمي

فقد رأى 31.4 % من المستطلعة آراؤهم أن الصفوف الدراسية مكتظة، وأن 50 % تمكنوا من الوصول إلى الخدمة التعليمية بشكل سهل، بينما عبر 50 % عن عدم قدرتهم الوصول إلى التعليم بسبب الفقر⁽¹⁸⁾.

النتائج والتوصيات

يبين العرض السابق هشاشة الأوضاع الإنسانية والقانونية للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن، وعليه يتوجب التدخل السريع والعاجل على كافة المستويات الرسمية الفلسطينية والعربية والدولية للحد من معاناتهم المستمرة، وضرورة التعامل مع الفلسطينيين السوري في الأردن من منظور إنساني بحت والعمل على:

- زيادة المساعدات المالية المقدمة من الأونروا من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين من غذاء ودواء وكساء وإيواء، واعتماد نظام الصرف الشهري كما في لبنان بدل الرباعي أو الثلاثي، ودراسة مبلغ المساعدة ليتناسب مع الغلاء.
- تأمين فرص عمل للفلسطيني لضمان العيش الكريم أو تمويل مشاريع إنتاجية صغيرة لذوي المصالح الحرة.
- الاهتمام بالتعليم للاجئين ووضع برامج دعم دراسي نتيجة اختلاف المناهج، وزيادة عدد المدارس والصفوف وتقليل الاكتظاظ، وتقديم المساعدات الكفيلة في إكمال الدراسة الجامعية.
- تأمين بطاقات تعريف أسوة بالسوريين وحل مشكلة إقامة الفلسطيني السوري في الأردن.



فلسطينيو سورية في الأردن



مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

www.actionpal.org.uk

Phone: 00 44 20 8453 0978

Email: info@actionpal.org.uk

Address: 100C Crown House North Circular Road, Ealing - NW10 7PN

London, UK